الأمم المتحدة

UNEP/PP/INC.5/9

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
10 September 2025

Arabic
Original: English

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
الدورة الخامسة
بوسان، جمهورية كوريا، 25 تشرين الثاني/نوفمبر–1 كانون الأول/ديسمبر 2024
وجنيف، سويسرا، 5–14 آب/أغسطس 2025

تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الخامسة المستأنفة

أولاً– مقدمة

1– طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القرار 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، المعنون "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً"، إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لبدء عملها خلال النصف الثاني من عام 2022، على أمل استكمال هذا العمل بحلول نهاية عام 2024. وقررت جمعية الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أن على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تضع صكاً دولياً ملزماً قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، قد يتضمن نُهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، مع مراعاة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية، ويشمل الأحكام الواردة في القرار.

2– وتبعاً لذلك، عُقدت الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، في مركز بونتا دل إستي للمؤتمرات والمعارض في بونتا دل إستي، أوروغواي، في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعُقدت الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، في الفترة الممتدة من 29 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023. وعُقدت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة الممتدة من 13 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وعُقدت الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مركز شو في أوتاوا في الفترة من 23 إلى 29 نيسان/أبريل 2024. وعُقد الجزء الأول من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مركز بوسان للمؤتمرات في بوسان، جمهورية كوريا في الفترة الممتدة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون

الأول/ديسمبر 2024. وعُقد الجزء الثاني من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 5 إلى 14 آب/أغسطس 2025.

ثانياً- افتتاح الدورة

3- أعلن لويس فاياس فالديفيسو (إكوادور)، رئيس اللجنة، افتتاح الجزء الثاني من الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة"، في الساعة 10:10 من يوم الثلاثاء 5 آب/أغسطس 2025، وتم افتتاح الجلسة العامة الخامسة للدورة الخامسة.

4- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد فاياس فالديفيسو، رئيس اللجنة؛ وإنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وكاترين شنيبرغر، مديرة المكتب الاتحادي لشؤون البيئة في سويسرا؛ وجوتي ماتهور-فيليب، الأمينة التنفيذية للجنة.

5- وفي كلمته الافتتاحية، ذكّر السيد فاياس فالديفيسو المشاركين بالمهمة المشتركة التي قادتهم إلى جنيف لاستكمال العمل الذي بدأته البلدان معاً. وأكد على أن 14 آب/أغسطس 2025 ليس مجرد موعد نهائي، بل فرصة للإنجاز. وأبرز أن العالم يقترب، لأول مرة في التاريخ، من إبرام اتفاق دولي ملزم قانوناً للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية. وحث المشاركين على الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة، فأشار إلى أن قصر الأمم كان مسرحاً لإنجازات بارزة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وهو المكان المناسب للأعضاء للوفاء بالولاية الممنوحة للجنة بموجب قرار جمعية البيئة 14/5. وأكد أن أفضل الدراسات العلمية المتاحة أثبتت أن وجود صك فعال يتناول جميع مراحل المواد البلاستيكية يمكن أن يُحدث فرقاً ملموساً. وأقر بالتقدم المحرز نحو حل المشاكل المعقدة، فدعا الأعضاء إلى استخدام إرادتهم السياسية للتغلب على الاختلافات المتبقية. وشجعهم على اغتنام الفرصة الفريدة للتوصل إلى اتفاق فعال وشامل وعملي وقابل للتطور.

6- وشكر كل من ساهم في الوصول إلى هذه المرحلة الحاسمة، فقال إنه تعاون بشكل وثيق مع المكتب والأمانة لوضع خطة عمل مصممة خصيصاً للغرض، تهدف إلى ضمان إحراز تقدم سريع وتحقيق نتائج ملموسة منذ بداية الدورة الخامسة المستأنفة. وأضاف أن الأزمة العالمية للتلوث بالمواد البلاستيكية، التي أضرت بالنظم الإيكولوجية وصحة الإنسان، وهددت التنوع البيولوجي، وألحقت أكبر ضرر بالفئات الأكثر ضعفاً، ناجمة عن خيارات وعادات ونظم بشرية، ويجب معالجتها من خلال الجهد البشري والتعاون الدولي. وإدراكاً منه لأهمية دور المنظمات المراقبة في مساعدة الوفود بنشاط على تجاوز الاختلافات، شجع على المشاركة العملية والتعاونية لإيجاد حلول مشتركة. وأكد أن الصالح العام لا ينبغي أن تتعارض مع المصالح الوطنية، وأن الحلول يمكن أن تأتي من خلال موازنة دقيقة وجريئة بينهما. ونظراً لأهمية الوقت، دعا الوفود إلى دعم الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال في توجيه المناقشات، والتعامل مع الدورة بشكل بنّاء من أجل بناء الملكية الجماعية وتحقيق النتائج التي يتوقعها العالم.

7- وفي كلمتها، أشارت السيدة أندرسن إلى أن الزيادة في الجهود الدبلوماسية والتفاعل منذ الجزء الأول من الدورة الخامسة للجنة كان بالغ الأهمية في ضمان التقدم نحو وضع اللمسات الأخيرة على معاهدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وفي هذا الصدد، يعد الحفاظ على روح التضامن والحلول الوسط والتفاهم طوال المفاوضات المكثفة المقبلة بالغ الأهمية. ولطالما جسدت الأمم المتحدة مفهوم قدرة البلدان على حل المشاكل معاً، وهو تقليد ينبغي أن يكون مصدر إلهام في سير العمل في المستقبل. ويعد فريق العلوم والسياسات الحكومي الدولي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث، الذي أنشئ مؤخراً، دليلاً على أن التعددية البيئية قادرة على تحقيق النتائج، ويمكن علاوة على ذلك أن تساهم في تقديم معلومات علمية مهمة لإرشاد عملية وضع صك بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية.

8- وحثت المشاركين، خلال المفاوضات المقبلة، على أن يتذكروا أن المجتمع الدولي يراقب الوضع بغضب وانشغال مبررين تماماً نظراً لأن التلوث بالمواد البلاستيكية منتشر بالفعل، ومن المتوقع أن يتفاقم، مما ينذر بعواقب وخيمة على صحة الإنسان والاقتصاد والكوكب. وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يظل ملتزماً بدعم المشاركين لتحويل تحدي التلوث بالمواد البلاستيكية إلى فرصة لإيجاد حلول. وينبغي أن يستند الاتفاق النهائي المتفاوض عليه إلى العديد من مجالات التقارب القائمة، وأن يشمل مجالاً لمزيد من التطوير، مما يمهد الطريق نحو عالم خال تماماً من التلوث بالمواد البلاستيكية.

9- ورحبت السيدة شنيبرغر بالمشاركين في جنيف، التي وصفتها بأنها تجسيد للحوار والتعاون والالتزام بالتعددية، ومركز عالمي للحوكمة البيئية، ولا سيما في مجال المواد الكيميائية والنفايات. وبينما كان سبب التجمع في جنيف هو القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية وحماية صحة الإنسان والبيئة، فإن من المهم أيضاً الإقرار بأن التعددية تواجه تحديات، وأن التوترات الجيوسياسية والأزمات المالية قد تعيق القدرة على العمل الجماعي. ودعت المشاركين إلى إثبات للعالم فعالية التعددية وأن البلدان على استعداد لإيجاد حلول مستدامة. وهذا يعني العمل بشكل بنّاء، واتخاذ إجراءات جماعية، وتحقيق نتائج ملموسة، وبالنسبة لمعاهدة دولية قوية ملزمة قانوناً وشاملة وقائمة على العلم، هذا يعني توحيد جميع البلدان حول أهداف ومسؤوليات مشتركة، ودعم التنفيذ على أرض الواقع. وأشارت إلى أن جميع الأنظار تتجه حالياً نحو جنيف، فقالت إنه بالإضافة إلى تخفيف التهديدات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يشكلها التلوث بالمواد البلاستيكية، فإن تحقيق نتيجة ناجحة سيبعث برسالة قوية للتعددية. وفي ختام كلمتها، تمنت للمشاركين مفاوضات مثمرة، وروح من الانفتاح، ودورة تتصدى للتحديات الملحة وتحقق الآمال التي جمعتهم في جنيف.

10- واستهلت السيدة ماتهور-فيليب كلمتها بالترحيب بالمشاركين في الدورة الخامسة المستأنفة للجنة، وشكرت حكومة سويسرا على استضافتها. كما شكرت الجهات المانحة التي ساهمت في عقد الدورة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وحكومات إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والمفوضية الأوروبية. كما شكرت أعضاء اللجنة على التزامهم الراسخ، والمنظمات المراقبة على مشاركتها، والرئيس على قيادته وفريقه. وقد جمعت الدورة الحالية فريقاً صاحب خبرة من مختلف شعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، إلى جانب الأمانة، حيث عمل الجميع على ضمان إجراء المفاوضات بطريقة مركزة ومثمرة وشاملة. وقد وضع انعقاد الدورة الحالية في قصر الأمم بجنيف اللجنة في سياق تاريخ عريق من المفاوضات المتعددة الأطراف الحاسمة، والإنجازات الدبلوماسية الهائلة، والأطر القانونية الدولية. وبناء على ذلك، ينبغي أن تُختتم الدورة بالتوصل إلى صك دولي للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، يتم صياغته من خلال التصميم الجماعي والحوار والالتزام المشترك.

ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب

11- في الجلسة العامة الخامسة للدورة الخامسة، المعقودة يوم الثلاثاء 5 آب/أغسطس، وخلال النظر في البند 3 (ج) بشأن تنظيم الأعمال، أشار الرئيس إلى أن اللجنة انتخبت، في الجزء الأول من دورتها الخامسة، نائباً للرئيس من دول آسيا والمحيط الهادئ. ولم تطرأ أي تطورات أخرى بشأن أعضاء المكتب، وبالتالي أُغلق باب النظر في هذا البند.

رابعاً- المسائل التنظيمية

ألف- اعتماد النظام الداخلي

12- في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة يوم الثلاثاء، 5 آب/أغسطس 2025، وعند النظر في البند 3 (ج) بشأن تنظيم الأعمال، أشار الرئيس إلى أن هذا البند الفرعي قد نوقش في الجزء الأول من الدورة الخامسة، ولم تطرأ

أي تطورات جديدة منذ ذلك الحين. كما أشار إلى أنه، وفقاً لقرار اللجنة في دورتها الأولى، لا يزال مشروع النظام الداخلي، بصيغته الواردة في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/3، سارياً على أعمال اللجنة باستثناء النص الوارد بين قوسين في المادة 37. وأشار إلى البيان التفسيري المتعلق بالفقرة 1 من المادة 38 من مشروع النظام الداخلي، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثانية، فأعرب عن أمله في أن تكمل اللجنة أعمالها في الدورة المستأنفة الحالية بروح من حسن النية والتعاون.

باء- إقرار جدول الأعمال

13- في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في 5 آب/أغسطس 2025، أشار الرئيس، أثناء النظر في البند 3 (ج)، بشأن تنظيم الأعمال، إلى أن اللجنة اعتمدت في الجزء الأول من دورتها الخامسة جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت، الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/1/Rev.1:

1- افتتاح الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- المسائل التنظيمية:

(أ) اعتماد النظام الداخلي؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم الأعمال.

4- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

5- مسائل أخرى.

6- اعتماد تقرير الدورة.

7- اختتام الدورة.

جيم- تنظيم الأعمال

14- في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في 5 آب/أغسطس 2025، استرعى الرئيس الانتباه، لدى استئنافه النظر في هذا البند الفرعي، إلى المذكرة التصورية للدورة الخامسة المستأنفة (UNEP/PP/INC.5/INF/13)، وعرض تنظيم الأعمال المقترح، بما في ذلك ترشيح رئيسين مشاركين ليحلا محل الرئيسين المشاركين المعينين سابقاً واللذين لم يعودا متاحين لمواصلة العمل بهذه الصفة. وأشار الرئيس إلى ولايات أفرقة الاتصال المتفق عليها في الجزء الأول من الدورة الخامسة، واقترح تعديلاً طفيفاً عليها.

15- وقال أحد الممثلين، تحدث باسم مجموعة من البلدان، إنه ينبغي مناقشة أي مسألة يتعذر التوصل إلى توافق بشأنها بسهولة خلال اجتماعات أفرقة الاتصال في اجتماعات غير رسمية، وذلك لتحقيق أقصى استفادة من الوقت المتاح. ولضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول ذات الوفود الصغيرة، بفعالية في الدورة المستأنفة الحالية، ينبغي تنظيم أي اجتماعات غير رسمية بطريقة واضحة وشفافة، وتحديد عدد هذه الاجتماعات، وأن تُختتم جميع اجتماعات أفرقة الاتصال بحلول الساعة التاسعة مساء. وقال ممثل آخر إنه من الأهمية بمكان أن يتعامل جميع الأعضاء مع المناقشات بروح من المرونة والواقعية، دون تحيز، ومع مراعاة مبادئ أساسية مثل المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والحق السيادي لكل دولة في تحديد كيفية استخدام مواردها الطبيعية، وذلك لتحقيق توافق في الآراء في الدورة الحالية بشأن صك فعال ومتوازن.

16- وكررت ممثلة أخرى، تحدثت باسم مجموعة من البلدان، طلباً قالت إنه طُرح في اجتماع غير رسمي عقد مؤخراً لرؤساء الوفود ويقضي بعدم عقد اجتماعات فريقي الاتصال 1 و3 بالتوازي في الدورة الخامسة المستأنفة. وأكد ممثل آخر، تحدث في هذا الشأن، أن المسألة طُرحت في رسالة موجهة إلى الرئيس والأمانة، ثم إلى المكتب، وشدد على ضرورة أخذ آراء منطقته في الاعتبار. ورداً على ذلك، اقترح الرئيس بدلاً من ذلك عقد اجتماعات فريقي الاتصال 1 و4، وفريقي الاتصال 2 و3، بالتوازي. وأشار العديد من الممثلين إلى أنهم يعتزمون أن تعمل وفودهم بناء على تنظيم الأعمال الذي عُمم قبل الدورة، وقالوا إنهم مع ذلك على استعداد لإبداء المرونة بشأن اقتراح الرئيس. وقالت إحدى الممثلات إن التغييرات المتأخرة في تنظيم الأعمال تمثل تحديات لوجستية كبيرة، ولا سيما بالنسبة للوفود الصغيرة المكونة من شخصين، مثل وفدها، مما يمنعها من المشاركة والمساهمة في المفاوضات بفعالية. وطلب عدد من الممثلين عدم إجراء المزيد من التعديلات، سواء فيما يتعلق بترتيب مناقشة المواد المقترحة في أفرقة الاتصال أو باجتماعات أفرقة الاتصال التي ستُعقد بالتوازي. وعلاوة على ذلك، أعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن هذه المسائل التنظيمية تقع على عاتق المكتب، وأنه ينبغي تجنب النظر في مثل هذه المسائل في الجلسات العامة قدر الإمكان.

17- وأوضح أحد الممثلين أن قرار جمعية البيئة 14/5 أشار إلى عقد مؤتمر دبلوماسي للمفوضين بعد انتهاء اللجنة من المفاوضات بهدف اعتماد الصك وفتح باب التوقيع عليه، وأعرب عن رأي مفاده أن المؤتمر الدبلوماسي ينبغي أن يكون احتفالياً بحتاً. وقال إنه من غير المناسب تحديد المسائل التي ستُناقش في ذلك المؤتمر أو في الفترة التي تسبق الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الصك المقترح.

18- ووافقت اللجنة على تنظيم عملها على النحو الموضح في المذكرة التصورية للدورة (UNEP/PP/INC.5/INF/13)، رهناً بالتغييرات التي اقترحها الرئيس. وبناء على ذلك، ستواصل أفرقة الاتصال الأربعة التي أُنشئت خلال الجزء الأول من الدورة الخامسة عملها لوضع اللمسات الأخيرة على نص الصك وتقديم مقترحات لتنظر فيها اللجنة، مستخدمة نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 كنقطة انطلاق للمفاوضات. وسيرأس فريق الاتصال 1 كل من ماريا أنجليكا إيكيدا (البرازيل) وأكسل بورشمان (ألمانيا)، وسيرأس فريق الاتصال 2 كل من توليا تويكا (فنلندا) وبيتر جاستس ديري (غانا)، وسيرأس فريق الاتصال 3 كل من كيت لينش (أستراليا) وغوين سيسيور (بالاو)، وسيرأس فريق الاتصال 4 كل من لينروي كريستيان (أنتيغوا وبربودا) وغو كوباياشي (اليابان).

دال- الحضور

19- حضر الدورة ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإسواتيني، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور-ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر كوك، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودولة فلسطين، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان،

وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، ونيوي، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا (مملكة –)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

20- وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن الاتحاد الأوروبي.

21- ومُثلت المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية بصفة مراقب: مصرف التنمية الآسيوي، ومركز البيئة والتنمية لمنطقة الدول العربية وأوروبا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومعهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، ومرفق البيئة العالمية، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، وغرفة التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، والبرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا.

22- ومُثلت هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقيات التالية بصفة مراقب: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

23- ومُثل ما مجموعه 412 منظمة غير حكومية بصفة مراقب أيضاً. وترد قائمة المشاركين في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/INF/18.

خامساً- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية

24- في الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في 5 آب/أغسطس 2025، وعند استئناف النظر في هذا البند، أشار الرئيس إلى أنه طلب إلى الأعضاء والمجموعات الإقليمية ومجموعات الأعضاء تقديم أي بيانات كتابية عبر منصة وثائق الدورة[1]. كما أشار إلى أنه، على النحو الوارد في المذكرة التصورية للاجتماع، فإن العملية الحكومية الدولية الرسمية لا تتيح سوى فرص محدودة لمداخلات من المراقبين. وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على تخصيص 30 دقيقة للاستماع إلى مراقبين يمثلون مختلف الفئات المعنية.

25- وبناء على ذلك، استمعت اللجنة، في جلستها العامة الخامسة، المعقودة في 5 آب/أغسطس 2025، إلى بيانات أدلى بها 12 ممثلاً عن المراقبين، بمن فيهم ممثلون عن منظمات حكومية دولية، وهيئة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبيانات المراقبين، عند تقديمها، على الموقع الإلكتروني للدورة.

(1) البيانات المكتوبة المقدمة خلال الدورة متاحة على: www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-5.2/statements.

26- وفي الجلسة العامة السادسة للدورة الخامسة، المعقودة يوم السبت 9 آب/أغسطس 2025، وبناء على دعوة من الرئيس، بدأت اللجنة أعمالها بالوقوف دقيقة صمت حداداً على وزير البيئة والعلوم والتكنولوجيا في غانا، إبراهيم مورتالا محمد، ووزير الدفاع في غانا، إدوارد أومان بواما، اللذين وافتهما المنية بشكل مأساوي في 6 آب/أغسطس إلى جانب مسؤولين حكوميين آخرين.

27- وأشار الرئيس إلى الدور بالغ الأهمية الذي تضطلع به الشعوب الأصلية كأصحاب معارف، وحماة للبيئة، ومدافعين عن الحقوق. وقال إنه، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم، سيُقيم لحظة تأمّل، جنباً إلى جنب مع المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالمواد البلاستيكية، في الساعة الثالثة عصراً يوم السبت 9 آب/أغسطس، ودعا جميع المشاركين إلى الانضمام إلى هذه الفعالية.

28- وفي وقت لاحق، قال الرئيس إن الهدف الرئيسي من الجلسة العامة الحالية هو تقييم التقدم المحرز ونتائج اجتماعات أفرقة الاتصال، وكذلك تحديد الخطوات المستقبلية. وأشار إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجلسة العامة الافتتاحية بشأن تجميع التقدم المحرز في مناقشات أفرقة الاتصال في وثيقة واحدة، فقال إن الوثيقة ذات الصلة مدرجة في ورقة غرفة اجتماعات. وتمثل الوثيقة المجمعة لمحة عامة عن حالة المناقشات في أفرقة الاتصال حتى مساء يوم الجمعة، 8 آب/أغسطس، وقد جُمعت لأغراض إعلامية.

29- واستمعت اللجنة بعد ذلك إلى تقارير من الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال الأربعة بشأن التقدم المحرز في تلك الأفرقة.

30- وقال الرئيس المشارك لفريق الاتصال 1 إن الفريق اجتمع خمس مرات لمناقشة المواد المدرجة ضمن ولايته. وعقدت مشاورة غير رسمية بشأن المادة 3 المتعلقة بالمنتجات البلاستيكية، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 (UNEP/PP/INC.5/8، المرفق)، وشاركت في تيسيرها البرازيل وسنغافورة والمملكة العربية السعودية ونيوزيلندا، وطُلِب إليها مناقشة العناصر ذات الصلة من نص الرئيس ومقترحات الأعضاء. وفي وقت لاحق، قدمت المشاورة غير الرسمية تقريرها وطلبت مزيداً من الوقت للعمل، ومُنحت مزيداً من الوقت. وفيما يتعلق بالمادة 5 المتعلقة بتصميم المنتجات البلاستيكية، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، قُدمت أربعة مقترحات شاملة، قبل مناقشة سبل المضي قدماً. ثم طُلِب إلى فريق غير رسمي، بقيادة الأرجنتين ومملكة هولندا، تحليل نص الرئيس، بصيغته المعدلة من قبل فريق الاتصال 1، لدمج آراء الأعضاء بهدف تبسيط النص ودعم التوصل إلى حل وسط. وعُقدت مشاورات غير رسمية بشأن المادتين 3 و5، واستمع فريق الاتصال بعدها إلى تقارير من المشاورات غير الرسمية، وناقش التقدم المحرز فيها وسبل المضي قدماً. وفي وقت لاحق، عُقدت مناقشة غير رسمية أخرى بشأن المادة 3، ولم تنعكس في تقرير الفريق أو في الوثيقة المجمعة، إلا أن نتائجها متاحة على البوابة الإلكترونية. وتمثل الوثيقة المجمعة المعروضة على اللجنة في الجلسة العامة الحالية لمحة عن حالة التقدم الراهنة، كما هو موضح في حواشي الوثيقة. ولم تتم إحالة أي نص إلى اللجنة للنظر فيه وتقديمه إلى فريق الصياغة القانونية.

31- وفيما يتعلق بالنطاق، هناك حاجة إلى مزيد من المناقشات. وقد أعرب الأعضاء عن آراء متباينة عديدة، بما في ذلك بشأن إدراج مادة في النص من عدمه. وأشار بعض الأعضاء إلى أنهم يعتبرون أن النطاق قد وُصِف في القرار 14/5. وتضمن النص المجمع مساحة خالية لمادة تتعلق بالنطاق، تم وضعها بعد الهدف؛ كما تضمن حاشية تشير إلى أنها تمثل مساحة خالية لمادة تتعلق بالنطاق دون افتراض دمجها أو موقعها المحتمل في النص النهائي.

32- وانتقل إلى المادة 2 المتعلقة بالتعاريف، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، فقال إنه تم التعبير عن آراء متباينة بشأن الحاجة إلى مادة مخصصة للتعاريف، وكذلك بشأن المصطلحات التي ينبغي تعريفها. وقد وردت تقارير تتضمن نصاً مقترحاً بشأن التعاريف وإدراج مصطلحات جديدة. وبناء على المناقشات والمقترحات بشأن النص، بدا أن هناك تأييداً متزايداً لتناول تعاريف أربع مصطلحات رئيسية على الأقل في الصك، وهي: "المواد البلاستيكية"، و"المنتجات البلاستيكية"، و"النفايات البلاستيكية"،

و"التلوث بالمواد البلاستيكية"، بغض النظر عن موضعها. كما غطت المناقشة مصطلحات مدرجة حالياً في نص الرئيس، ولكن قد يكون لها تعاريف متفق عليها على نطاق واسع، مثل "الطرف". وأُدرِج نص الرئيس الخاص بالمادة 2 في النص المجمع، مع حاشية تشير إلى أن هذه الصياغة تعكس الصياغة الأصلية في نص الرئيس؛ ولم يتم التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد، ولم تجر أي مفاوضات بشأن النص حول محتواه. وهناك حاجة إلى مزيد من الوقت لمناقشة التعاريف، والتي يمكن أن تُجرى بمجرد التوصل إلى مزيد من الوضوح بشأن أحكام الصك.

33- وخلال المناقشات المتعلقة بالمادة 3، أُعرِب عن آراء متباينة. ولذلك، تم تشكيل فريق غير رسمي لتيسير إحراز تقدم. وتلقت اللجنة تقارير وهي متاحة على منصة وثائق الدورة. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن النص، الذي عكس، بدلاً من ذلك، حالة صياغة المادة 3 حتى يوم الجمعة، 8 آب/أغسطس 2025، مقدماً لمحة عن التقدم المحرز. وتضمنت مناقشات الفريق غير الرسمي بشأن المادة 3 قراءة أولى كاملة. ومع ذلك، لم يكن هناك وقت كاف لتقديم تقرير إلى فريق الاتصال عن أحدث تقدم محرز. وتطلب الأمر مزيداً من الوقت لمناقشة المادة 3. وفي غضون ذلك، نوقشت المادة 4 المتعلقة بالاستثناءات، بصيغتها الواردة في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، في فريق الاتصال مع المادة 3. وأدرج نص الرئيس للمادة 4 في النص المجمع، مع حاشية تشير إلى أن هذه الصياغة تعكس الصياغة الأصلية في نص الرئيس. وحتى الآن، لم يتم التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد، ولم تجر أي مفاوضات بشأن محتوى النص. وبالتالي، هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لمناقشة المادة 4، وخاصة فيما يتصل بالمادة 3.

34- وفيما يتعلق بالمادة 5، أكمل فريق الاتصال قراءة شاملة، وتم تشكيل فريق غير رسمي للمضي قدماً في صياغة النص. ويعكس النص الذي نشرته الأفرقة غير الرسمية حالة صياغة المادة 5 في 8 آب/أغسطس 2025، وأُدرِج في النص المجمع. وكما أفاد الميسران المشاركان، بعد الجهود المبذولة لضمان دمج جميع الآراء بشأن الفقرة 1، اتفق الفريق غير الرسمي على أن النص، بصيغته المعدلة، يوفر أساساً متيناً لبدء المفاوضات، وقد بدأ في إيجاد أرضية مشتركة. كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لمناقشة المادة 5.

35- وانتقل إلى المادة 6، المعنونة "[التوريد] [الإنتاج المستدام]"، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، فقال إن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للمناقشة. وقد تم الاستماع إلى آراء مختلفة عديدة، بما في ذلك آراء الأعضاء الذين فضلوا مادة مستقلة، ومقترحات الربط، وكذلك آراء الأعضاء الذين لم يرغبوا في إدراج المادة في النص. ووردت تقارير بشأن المادة 6، وهي متاحة على منصة وثائق الدورة. وقد أُدرِج نص الرئيس للمادة 6 في النص المجمع، مع حاشية تشير إلى أنه يعكس الصياغة الأصلية في نص الرئيس. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المادة 6، ولم تجر أي مفاوضات بشأن محتوى النص حتى الآن.

36- واقترح الرئيس المشارك أن يواصل الفريقان غير الرسميين إحراز تقدم بشأن المادتين 3 و5، نظراً لأن تقارير الفريقين غير الرسميين قد أبرزت الحاجة إلى مزيد من الوقت للنظر في هاتين المادتين. وبمجرد أن يستمع فريق الاتصال إلى تقارير المناقشات غير الرسمية بشأن هاتين المادتين، سيتم تحديد الخطوات التالية.

37- وقال الرئيس المشارك لفريق الاتصال 2 إن الفريق اجتمع خمس مرات وأنهى جولة أولى من المفاوضات بشأن نص جميع المواد الأربع المدرجة ضمن ولايته. وعقد الفريق مشاورة غير رسمية واحدة بشأن المادة 8 المتعلقة بإدارة النفايات البلاستيكية، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، إلى جانب مشاورات غير رسمية منفصلة بشأن المادة 7 المتعلقة بالإطلاقات والتسربات، والمادة 9 المتعلقة بالتلوث الحالي بالمواد البلاستيكية، والمادة 10 المتعلقة بالانتقال العادل، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024. وشاركت شيلي وسويسرا في تيسير المشاورة غير الرسمية بشأن المادة 8؛ وقادت المملكة المتحدة مشاورات غير رسمية بشأن المادة 7؛ وقادت أنتيغوا وبربودا، نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة والاتحاد الأوروبي مشاورات غير رسمية بشأن المادة 9؛ وقادت الكاميرون مشاورات غير رسمية بشأن المادة 10. وقد انعكست حالة المفاوضات بشأن نص كل مادة من المواد الأربع حتى

8 آب/أغسطس 2025 في النص المجمع المنشور على الموقع الإلكتروني للدورة. وقرر الفريق أيضاً إدراج حواشي في المادة 7 بهدف توضيح مسار المناقشات. وأشار الرئيس المشارك إلى أن توسيع نطاق النص جزء من عملية التعددية، وأنه يشير إلى إحراز تقدم، ويعكس آراء الأعضاء، ويشكل أساساً متيناً لمزيد من المفاوضات. وعلاوة على ذلك، خُلص إلى وجود نقاط تقارب في الآراء بشأن بعض الفقرات. كما عُقدت ثلاث مشاورات غير رسمية أخرى بشأن المواد 7 و8 و9. وقد أبدى الأعضاء عزمهم على العمل الدؤوب لتحقيق توافق في الآراء بهدف التوصل إلى نص واضح بشأن المواد قيد النظر.

38- وقال الرئيس المشارك لفريق الاتصال 3 إن الفريق اجتمع خمس مرات، بما في ذلك لمناقشة الآلية المالية بموجب المادة 11 بعنوان "الآلية المالية [الموارد المالية والآلية المالية]"، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024. وركزت الجلسات الأولى على الاستماع إلى آراء الأعضاء واستعراض المقترحات المقدمة في كل من الجزأين الأول والثاني من الدورة الخامسة للجنة. وكلف فريق الاتصال الرئيسين المشاركين بإعداد جدول مقارنة لرسم خريطة لكيف تنعكس عناصر المادة في مجموعة مختارة من المقترحات، بما في ذلك نص الرئيس والمقترحات المقدمة من بلدان متعددة. وبعد تبادلات إضافية للآراء، وبهدف تبسيط النص حيثما أمكن لتسهيل المفاوضات المنظمة بشأن النص، تم تكليف الرئيسين المشاركين بإعداد نص مكرر منقح للمادة 11، مستمداً من نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ والمقترحات والآراء التي تم التعبير عنها خلال الجزأين الأول والثاني من الدورة الخامسة للجنة؛ والمشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن المادة 11 يوم الخميس 7 آب/أغسطس 2025. وكان الهدف من هذه الوثيقة إعادة ترتيب النصوص وتبسيطها قدر الإمكان لتسهيل المفاوضات المنظمة بشأن النص؛ وقد رحب بها الأعضاء باعتبارها نقطة انطلاق مفيدة، وإن لم تكن شاملة، لمزيد من المفاوضات بشأن النص. وتم عرض النص المعني في الوثيقة المجمعة.

39- وفيما يتصل بالمادة 12 المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك التعاون الدولي، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، وبالنظر إلى أن هيكل المادة حظي بتأييد عام، وافق فريق الاتصال على اقتراح الرئيس المشارك ببدء مفاوضات سطراً بسطر بالاستناد إلى نص الرئيس كنقطة انطلاق. وعقب التبادلات الأولية للآراء بشأن الفقرة 1، طلب الفريق إلى الرئيسين المشاركين إعداد نسخة منقحة من نص الفقرات 2 إلى 7، تتضمن المذكرات الكتابية التي رُفعت على البوابة الإلكترونية للاجتماع خلال الدورة الحالية. وكان الغرض من هذه النسخة هو تسريع وتيرة المفاوضات بشأن النص، إذ لن تحتاج الوفود إلى أخذ الكلمة لتكرار المقترحات التي تنعكس بالفعل في مشروع النص. وبعد ذلك، واصل فريق الاتصال مناقشاته فقرة بفقرة من النسخة التي أعدها الرئيسان المشاركان، وأجريت جولة أولى من المفاوضات بشأن نص الفقرات 1 إلى 4. وخلال المناقشة، قُدمت عدة اقتراحات لإعادة هيكلة الفقرات وتبسيط النص، على الرغم من أن فريق الاتصال لم يُكمل هذا العمل بعد. ولا تزال المناقشات الإضافية بشأن الفقرات 5 إلى 7 معلقة. ومن المقرر عقد مناقشة غير رسمية بقيادة البرازيل في وقت لاحق من يوم 9 آب/أغسطس لمواصلة مناقشة اقتراحها بشأن الفقرة 5 من المادة 12، المتعلقة بآلية للتعاون. وقد انعكست الأوضاع المختلفة للفقرات بموجب المادة 12 في الوثيقة المجمعة.

40- وفيما يتعلق بالمناقشات غير الرسمية، اجتمع فريق غير رسمي في 7 آب/أغسطس، بتيسير مشترك من النمسا وكوستاريكا، لمناقشة نقاط التقارب والاختلاف بشأن المادة 11، بهدف تيسير المفاوضات المستقبلية. وأسفر الاجتماع عن إعداد جدول موجز لم يتم التفاوض عليه يبين نقاط التقارب والاختلاف بين المقترحات المختلفة، واستُخدم لإرشاد النص المنقح للرئيس المشارك، ووافق عليه فريق الاتصال كأساس لمواصلة العمل بشأن المادة 11. ومن المقرر عقد مناقشة غير رسمية بقيادة البرازيل في وقت لاحق من 9 آب/أغسطس لمواصلة مناقشة اقتراحها بشأن الفقرة 5 من المادة 12، المتعلقة بآلية للتعاون. وفيما يتعلق بالحاجة إلى مزيد من العمل والسبل والخيارات الممكنة للتوصل إلى اتفاق بشأن المادة 11، أعرب الأعضاء عن استعدادهم لبدء مفاوضات بشأن النص باستخدام النص الذي اقترحه الرئيسان المشاركان، والذي وحّد الآراء التي أُعرِب عنها في الجزأين الأول والثاني من الدورة

الخامسة للجنة. وأقر الأعضاء بأن بعض المسائل، بما في ذلك تصميم الآلية المالية وهيكلها، وما يتصل بها من مسائل، مثل تشغيلها وإدارتها، ستستفيد من مناقشة في إطار غير رسمي. وفيما يتعلق بالمادة 12، تتطلب الفقرات 5 إلى 7 قراءة أولى في فريق الاتصال، ثم مناقشة إضافية في سياق المفاوضات المستمرة بشأن المادة بأكملها. وستشمل المرحلة التالية تنقيح نص جميع فقرات المادة، وتسوية الاختلافات المعلقة، وتشجيع الأعضاء على التحلي بالمرونة من أجل تسهيل التقارب في الآراء.

41- وقال الرئيس المشارك لفريق الاتصال 4 إن الفريق اجتمع ست مرات للنظر في الديباجة والمواد الثلاث والعشرين المدرجة تحت ولايته. وعلى الرغم من اتساع نطاق ولاية الفريق، فقد عُقدت مناقشات أولية بشأن جميع المواد المسندة إليه بفضل روح التعاون بين الأعضاء. ومع ذلك، نظراً لضيق الوقت، لم يتمكن بعض الأعضاء من تقديم مدخلات بشأن المواد 14 إلى 18 والديباجة، وستتاح لهم فرصة للقيام بذلك في الاجتماع القادم للفريق. وبالتالي، فإن النتائج كما تنعكس في النص المجمع تشكل لمحة عامة عن التقدم المحرز في كل مادة، وليست نتيجة متفق عليها لعمل الفريق. وبينما تهدف الوثيقة إلى أن تعكس جميع المداولات التي جرت خلال الأيام الأربعة السابقة، إلا أنها قد لا تجسد بشكل شامل النطاق الكامل للآراء المعرب عنها، ولا تلك التي رُفعت على منصة وثائق الدورة بعد أن بدأت الأمانة في تجميع النص المجمع. وبالإضافة إلى ذلك، لم تنعكس المقترحات المحددة التي تم تبادلها عبر بوابة الدورة ولكن لم تتم مناقشتها في فريق الاتصال في النص بشكل عام، كما هو الحال بالنسبة للمادة 20 المتعلقة بمؤتمر الأطراف، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، كما هو موضح في حاشية النص. ومع ذلك، كان ينبغي أن تنعكس الإغفالات التالية في وثيقة حالة العمل المقدمة في النص المجمع: بالنسبة للمادة 1 *مكرراً* بشأن المبادئ والنُهج والمادة 19 بشأن الصحة، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، ينبغي أن يكون النص بين قوسين مربعين وأن يتضمن خيارات بشأن عدم وجود مادة؛ وبالنسبة للفقرة 1 من المادة 14 المتعلقة بالخطط الوطنية، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، تم تقديم مقترحات بشأن النص كان قد تم حذفها سابقاً. وبالتالي، فإن الفريق بصدد إصدار نسخة محدثة من وثيقة حالة العمل. وفي الوقت نفسه، وافق فريق الاتصال على إحالة المادة 31 بشأن الوديع والمادة 32 بشأن النصوص ذات الحجية، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، إلى اللجنة للنظر فيها وإمكانية إحالتها بعد ذلك إلى فريق الصياغة القانونية للنظر فيها.

42- ودعا الرئيسان المشاركان الأعضاء لمناقشة بعض المسائل في إطار غير رسمي، بهدف تقريب وجهات النظر المتباينة وإحراز تقدم نحو نص نهائي نظيف بدون أقواس. وتمثلت هذه المسائل فيما يلي: أربع خيارات بشأن نص المبادئ أو المبادئ والنُهج، بتيسير من المملكة العربية السعودية؛ وأحكام تتعلق بمؤتمر الأطراف والهيئات الفرعية، بتيسير مشترك من الاتحاد الأوروبي وبالاو وبيرو؛ ومسائل تتعلق بالصحة، بتيسير من البرازيل. وقد أُبلِغت نتائج مداولات هذه الاجتماعات غير الرسمية على النحو الواجب إلى فريق الاتصال 4، وأُدرِجت في وثائق حالة العمل ذات الصلة لفريق الاتصال 4، ثم في النص المجمع لتنظر فيه اللجنة.

43- وخلال الاجتماع الأول للفريق، توصل الأعضاء إلى تقارب بشأن المادة 31 المتعلقة بالوديع والمادة 32 المتعلقة بالنصوص ذات الحجية، على النحو الذي ينعكس في وثيقة حالة العمل المنشورة على البوابة الإلكترونية للاجتماع. وشهدت عدة مواد أخرى مستوى ما من التقارب، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التحسين في فريق الاتصال، بما في ذلك المواد المتعلقة بالخطط الوطنية؛ وأحكام الإبلاغ؛ وتقييم الفعالية؛ والتوعية العامة والتثقيف؛ والأحكام الختامية، مثل تلك المتعلقة بإجراءات التعديل والدخول حيز النفاذ.

44- وتطلبت بعض عناصر النص مزيداً من العمل، ويجري جمع مقترحات بشأن السبل الممكنة للمضي قدماً. وخلال مداولات فريق الاتصال، اقتُرحت مواد جديدة لإدخال مفاهيم لم تكن مدرجة في نص الرئيس. والتمس الفريق توجيهات الرئيس بشأن كيفية المضي قدماً في هذا الصدد. كما بدأ الفريق في تحديد العناصر الشاملة التي قد

تستدعي مزيداً من الدراسة في جميع المواد. وشملت هذه العناصر: طبيعة عملية صنع القرار، ولا سيما ما إذا كان ينبغي اتخاذ القرارات بتوافق الآراء فقط أم إدراج إمكانية التصويت عند استنفاد جميع الجهود المبذولة لتحقيق توافق الآراء؛ وعدد وخصائص أي هيئات فرعية قد يتم إنشاؤها؛ ومسألة التجارة بموجب الصك الدولي الملزم قانوناً. كما جمع الفريق الخطوات التالية المقترحة، بما في ذلك إتاحة للأعضاء الذين بقوا على قائمة المتحدثين للمواد من 13 إلى 18، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، والديباجة فرصة فورية لتقديم مداخلاتهم في إطار فريق الاتصال. وبعد ذلك، يمكن استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل لتسريع عمل الفريق، مثل تبادل الأعضاء للنصوص في إطار غير رسمي؛ وقيام الرئيسين المشاركين بإعداد نص مبسط بهدف تقريب وجهات النظر؛ والنظر بشكل مشترك مع أفرقة الاتصال الأخرى، عند الضرورة. وتحتاج بعض البنود الشاملة المذكورة أعلاه إلى مزيد من الدراسة.

45- وبناء على التقارير الواردة من الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال، أقر الرئيس بعدم كفاية التقدم المحرز في أفرقة الاتصال. واقترح أن تحيل اللجنة المادتين 31 و32 إلى فريق الصياغة القانونية، على أساس عدم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء في جلسة عامة. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن العديد من المواد قد اكتسبت مستوى كبيراً من الفهم ولكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحسين داخل أفرقة الاتصال، فاقترح أن تواصل أفرقة الاتصال استعراض تلك المواد بهدف إعداد نصوص نهائية لفريق الصياغة القانونية. وأخيراً، قال إنه سيواصل العمل مع الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال لتحديد المواد التي لم يحرز فيها تقدم يذكر نحو التوصل إلى فهم مشترك. وبمجرد التوصل إلى مواءمة واسعة بشأن مواد إضافية، فإنه سيعقد جلسة عامة لإحالة هذه المواد إلى فريق الصياغة القانونية.

46- وفتح الرئيس بعد ذلك الباب أمام التعليقات على التقارير المقدمة من الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال.

47- وشكر العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال على جهودهم خلال الأيام السابقة، وكذلك ميسري المشاورات غير الرسمية والرئيس على جهودهم في توجيه المناقشات. وبينما أشار العديد من المتحدثين إلى أن المفاوضات تسير بروح إيجابية وتعاونية، أعرب جميعهم تقريباً عن قلقهم إزاء بطء وتيرة التقدم، حيث أشار كثيرون، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إلى ضرورة تغيير النهج.

48- وفي معرض تعليقهم على النص المجمع، قال عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، إن النص المجمع لا يعكس آراء وفودهم أو أنه يحتوي على ثغرات أو أخطاء. وأشار العديد منهم بقلق إلى أن النص قد توسع بشكل كبير، واشتمل على عدد أكبر بكثير من الأقواس مقارنة بالنص السابق، وقال أحدهم إن بعض المواد تحتوي على عدد من الأقواس يعادل عدد الكلمات، واقترح إعادة صياغتها بالكامل.

49- وفيما يتعلق بالنهج العام للمضـــي قدماً، أبدى العديد من الممثلين دعمهم لمقترح الرئيس، وقدم العديد منهم، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسـم مجموعات من البلدان، وجهات نظرهم بشـأن ما هو مطلوب لتغيير المسـار وتحقيق نتائج.

50- ودعا العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، الرئيس إلى وضع عملية واضحة للعمل الجاري. وطلب أحدهم على وجه التحديد توضيحاً بشأن كيفية المضي قدماً من أفرقة الاتصال، وطلب ممثل آخر، تحدث باسم مجموعة من البلدان، توضيحاً بشأن كيف سيعود النص الذي تم التفاوض عليه في أفرقة أصغر إلى الدول الأعضاء. كما طلب أحدهم إلى الرئيس، وفقاً للمادة 20 من مشروع النظام الداخلي، توجيه الوفود بوضوح لتجنب الإدلاء ببيانات عامة وتحديد حدود زمنية للبيانات. وطلب ممثل آخر توضيحاً بشأن العملية التي يجب اتباعها، بمجرد الموافقة على النص، للتحضير لدخوله حيز النفاذ والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف، قائلاً إن هذا الوضوح بالغ الأهمية لقدرة الوفود على حل المشاكل في الاجتماع الحالي.

51- وتحدث العديد من الممثلين عما ينبغي القيام به خلال اليومين التاليين. وقال بعضهم إنه في حالة عدم إحراز تقدم يذكر، ينبغي عقد جلسة عامة تقييمية أخرى على وجه السرعة لتحديد الخطوات الواجب اتخاذها. وأكد أحدهم على ضرورة ألا تتجنب اللجنة مناقشة المسائل التي تحظى بتأييد قوي بين الوفود، فقال إنه ينبغي حل نقاط الخلاف المتعلقة بهذه المسائل بحلول نهاية يوم الأحد 10 آب/أغسطس لإتاحة المجال لإحراز تقدم اعتباراً من بداية الأسبوع المقبل. وأكد ممثل آخر على هذه النقطة، قائلاً إنه ينبغي حل المسائل الشاملة بسرعة لتمكين اللجنة من المضي قدماً في البنود الحاسمة.

52- وأشار العديد من الممثلين إلى موافقتهم على المقترح الذي قدمه الرئيس بشأن تصنيف المواد إلى فئات للمناقشة. وأضاف أحدهم أنه من المهم، مع ذلك، أن تفهم الوفود المواد المحددة التي رآها الرئيس في كل فئة، وخاصة الفئتين المقترحتين 2 و3، لتمكين الوفود الصغيرة من تنظيم أعمالها. وشجعت ممثلة أخرى الرئيس على أن يحدد، بمساعدة الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال، المواد والعناصر المدرجة في الفئة 3. وأشارت إلى أن وفدها يرى أن هذه المواد والعناصر يمكن أن تتكون من تلك التي كانت هناك آراء متباينة بشأن إدراجها في الصك. ويمكن بعد ذلك تناول هذه المواد والعناصر في إطار جديد، مثل اجتماع لرؤساء الوفود.

53- وسلط العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، الضوء على أهمية الشفافية والشمولية للحفاظ على الثقة في العملية. وفي هذا الصدد، طلب العديد منهم توفير المعلومات المتعلقة بالاجتماعات، بما في ذلك جميع الاجتماعات غير الرسمية، في الوقت المناسب. وطلب أحدهم أن تكون قاعات الاجتماعات ذات مساحة كافية لضمان عدم استبعاد أي شخص من المناقشات، بينما طلب ممثل آخر إيلاء اهتمام دقيق لتمثيل الوفود الأصغر حجماً، بما في ذلك النظر في كيفية دمج نواتج الأفرقة غير الرسمية والأفرقة الفرعية في العمل الرسمي لأفرقة الاتصال.

54- وأشار العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إلى ضرورة اتخاذ جميع القرارات بتوافق الآراء، بينما رأى آخرون أنه لا ينبغي استخدام التوافق في الآراء كمبرر لعدم تحقيق هدف اللجنة. وقال ممثل آخر إنه ينبغي اتخاذ جميع القرارات بتوافق الآراء ريثما يتم اعتماد النظام الداخلي.

55- وناشد عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، الرئيس على القيام بدور أكبر في السعي إلى التوصل إلى توافق الآراء. واقترح أحد الممثلين، تحدث باسم مجموعة من البلدان، أن يتدخل الرئيس في الوقت المناسب وبطريقة مبتكرة عند الحاجة إلى إجراء تغيير في ترتيبات العمل لتسريع وتيرة التقدم، وأن يشارك بنشاط أكبر في عملية التفاوض من خلال القيام بأنشطة مثل المشاورات غير الرسمية مع الوفود. وكرر ممثل آخر هذا النداء، قائلاً إنه من المهم للغاية في مثل هذه العملية أن يجري الرئيس مشاورات موسعة ومكثفة مع البلدان والمناطق سعياً لفهم شواغلها بشكل أكبر وتحديد ما إذا كانت هناك إمكانية لتحقيق التقارب. وطلب ممثل آخر إلى الرئيس أن يعطي الأولوية، عند مشاركته في المشاورات، للمسائل التي يختلف الأعضاء كثيراً بشأنها، لأن هذه المسائل جزء لا يتجزأ من المعاهدة ولا يمكن تركها للأيام الأخيرة من المفاوضات.

56- وطلب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إلى الرئيس تعزيز تيسير المناقشات الجارية في أفرقة الاتصال. وشجع الممثل الذي تحدث باسم مجموعة من البلدان الرئيس على استخدام أشكال أخرى، مثل المشاورات غير الرسمية، عند الاقتضاء، واقترح ممثل آخر منح الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال المزيد من الحرية لتلقي المقترحات والتوصل إلى نص توافقي. وطلب العديد من الممثلين الآخرين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، أن يفوض الرئيس الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال بتحسين النص من خلال تبسيط ما هو موجود بالفعل، واقترح ممثل آخر، تحدث باسم مجموعة من البلدان، أن ينظر الرئيس في عقد اجتماعات لأكثر من فريقي اتصال بالتوازي.

57- وقدم الممثلون أيضاً اقتراحات للرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال. وشجع العديد منهم، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، الرؤساء المشاركين على زيادة استخدام الأفرقة غير الرسمية والأفرقة الفرعية،

بينما طلب ممثل آخر تقليل استخدام المناقشات غير الرسمية، قائلاً إنها تثير تساؤلات بشأن الشفافية. وطلب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إلى الرؤساء المشاركين تقديم اختصاصات واضحة وشفافة ومتسقة للمشاورات غير الرسمية والأفرقة غير الرسمية. كما طلب الممثل الذي تحدث باسم مجموعة من البلدان إلى الرؤساء المشاركين عدم تقييد عدد الوفود التي يمكن أن تشارك في مثل هذه الجلسات، وطلب ممثل آخر أن تتمتع الأفرقة غير الرسمية بالمرونة اللازمة للعمل بالتوازي والنظر في المسائل الشاملة بين الأفرقة. وأكد ممثل آخر، تحدث باسم مجموعة من البلدان، على ضرورة إعلان الرؤساء المشاركين عن جميع المناقشات غير الرسمية وموافقة فريق الاتصال عليها. كما طلب تحسين تنظيم الأفرقة غير الرسمية، وإن كان من الممكن للدول الأعضاء تشكيلها بنفسها، لتعزيز الشفافية والشمول.

58- وحث أحد الممثلين الرؤساء المشاركين على تمكين النظر في التفاعل بين بعض المواد الرئيسية، بما في ذلك المواد التي تنظر فيها أفرقة اتصال مختلفة، وهو ما يعني، كما قال، الانفتاح على النظر في البدائل للهيكل الحالي وشكل بعض المواد.

59- وأوصى أحد الممثلين، تحدث باسم مجموعة من البلدان، بأن يبدأ الرؤساء المشاركون في النظر في الأجزاء من النص التي يمكن استبعادها من النتيجة النهائية بسبب الاختلافات التي لا يمكن توفيقها.

60- وفيما يتعلق بعمل أفرقة الاتصال نفسها، أوصى العديد من الممثلين بالتركيز على العناصر الأساسية اللازمة لمعاهدة فعالة، حيث أشار ممثلون فرديون إلى المواد 3 و5 و6 و11 و12 و19 و20 باعتبارها تتطلب اهتماماً على سبيل الأولوية.

61- وأكد أحد الممثلين، تحدث باسم مجموعة من البلدان، على عدم كفاية الوقت المخصص لمناقشة نطاق المعاهدة المستقبلية، وقال العديد من الممثلين الآخرين إن تحديد نطاق المعاهدة المستقبلية كأولوية من شأنه أن يسهل إحراز تقدم لاحق في مواد أخرى. كما أوصى العديد منهم بالاتفاق على تعاريف المصطلحات المستخدمة في النص، ودعا أحدهم أيضاً إلى التركيز على هدف المعاهدة، بغية تسريع التقدم في مسائل أخرى.

62- كما دعا العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إلى أن تبذل الوفود المزيد من الجهد وأن تتحلى بمزيد من المرونة. وحث العديد منهم، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، الوفود على الثقة في الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال واحترام ولاياتهم الواضحة، والتركيز على تبسيط النص وتنقيحه. كما ناشد العديد منهم، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على الكف عن استخدام أساليب العمل والحجج الإجرائية وغيرها من أساليب المماطلة لعرقلة العملية، وطلب العديد منهم إلى الوفود تجنب تكرار المواقف المتشددة. وطلب أحد الممثلين أن تتجنب الوفود تكرار المقترحات المماثلة.

63- وأفاد أحد الممثلين بأن وفده قدم نصاً يتعلق بمقر الأمانة، وطلب إدراجه في النص المجمع. وقال ممثل آخر إن وفده اقترح أيضاً نصاً بشأن هذه المسألة، رداً على اقتراح قدمه وفد آخر، وطلب أن تعكس النسخة القادمة من النص المجمع اقتراحه. ومع ذلك، أعرب عن رأيه بأن يناقش مؤتمر الأطراف هذه المسألة في اجتماعه الأول، بدلاً من اللجنة في دورتها الحالية.

64- كما اغتنم العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، الفرصة لتأكيد آرائهم وتطلعاتهم العامة بشأن المعاهدة كما عبروا عنها في الاجتماعات السابقة.

65- وعقب المناقشة، أقر الرئيس برغبة الأعضاء في تسريع وتيرة العمل وتحقيق إنجازات ملموسة، وأبدى ملاحظاته بشأن ضرورة عقد المزيد من الاجتماعات غير الرسمية لإيجاد أرضية مشتركة والمضي قدماً في تحسين النص. وإذ أشار إلى عدم جدولة أي اجتماعات رسمية في اليوم التالي، الأحد 10 آب/أغسطس، حث الأعضاء على مواصلة التشاور فيما بينهم، بما في ذلك في اجتماعات غير رسمية، لتحقيق أقصى استفادة من الوقت المتاح.

66- وأحالت اللجنة نص المادتين 31 و32 إلى فريق الصياغة القانونية، على أساس عدم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء في جلسة عامة.

67- وفي الجلسة العامة السابعة للدورة الخامسة، المعقودة يوم الأربعاء 13 آب/أغسطس 2025، استمعت اللجنة إلى تقارير من الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال الأربعة وفريق الصياغة القانونية بشأن التقدم المحرز في عملهم.

68- وأفاد الرئيسان المشاركان لفريق الاتصال 1 بأن الفريق اجتمع ثماني مرات في جلسات رسمية للفريق، وثماني مرات في جلسات غير رسمية، وفي أشكال مختلفة من المناقشات الثنائية وغير الرسمية التي يقودها الأعضاء، وذلك بتكليف بمناقشة نطاق العمل، والمواد 2 و3 و4 و5 و6، وتحديد المسائل ذات الصلة التي سينظر فيها المؤتمر الدبلوماسي. وقد انعكست حالة عمل الفريق في ورقة غرفة اجتماعات، متاحة على الصفحة الإلكترونية للدورة الخامسة المستأنفة. ولم يصدر الفريق أي نتائج مكتوبة إضافية لتنظر فيها اللجنة.

69- وأطلع الرئيسان المشاركان لفريق الاتصال 2 اللجنة على آخر المستجدات بشأن عمل الفريق، الذي يتمثل في تناول المواد 7 و8 و9 و10. ومنذ الجلسة العامة السادسة، المعقودة في 9 آب/أغسطس 2025، اجتمع فريق الاتصال مرتين، وأحرز تقدماً ملحوظاً، بما في ذلك استكمال جولة من المفاوضات بشأن نص جميع المواد الأربع المدرجة ضمن ولايته والنص الوارد بين قوسين. وفيما يتعلق بالمادة 7، كان هناك اتفاق كبير على أهمية معالجة إطلاقات المواد البلاستيكية وتسرباتها، إلا أن الخلاف ظل قائماً بشأن نطاق المادة وما إذا كان من الممكن تناول عناصر منها في إطار مواد أخرى. وفي المناقشات المتعلقة بالمادة 8، اعتُبرت الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية مسألة بالغة الأهمية، بينما استمر تباين الآراء بشأن معالجة نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود غير المشمولة باتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وأفضل السبل لإدراج مفهوم المسؤولية الممتدة للمنتجين بشكل كاف في نص الصك المستقبلي المقترح. وفيما يتعلق بالمادة 9، كان هناك تقارب في الآراء بشأن أهمية تناول التلوث بالمواد البلاستيكية في مادة مستقلة، وتدابير للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، وتحديد المناطق المتضررة من التلوث بالمواد البلاستيكية. إلا أن الاختلاف ظل قائماً بشأن المصطلحات، فيما يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية "القائم" و"القديم"، والنُهج والالتزامات المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بالإضافة إلى وجود آلية المعالجة المقترحة وشكلها ونطاقها. وفيما يتعلق بالمادة 10، كان هناك تقارب في الآراء بشأن أهمية حماية المتضررين بشكل غير متناسب من التلوث بالمواد البلاستيكية؛ وظل الاختلاف قائماً بشأن إطار ونطاق الانتقال العادل، والحاجة إلى الهيئة الفرعية المقترحة ودورها. وقد أُقِر بوجود روابط مع مواد أخرى، بما في ذلك فيما يتعلق بالإبلاغ ووسائل التنفيذ.

70- وأفاد الرئيسان المشاركان لفريق الاتصال 3 بأن الفريق قد أكمل قراءاته الأولى للمادتين 11 و12. وفيما يتعلق بالمادة 11، وبما يعكس عمله، كلف الفريق الرئيسين المشاركين بإعداد نسخة جديدة من الفقرات 1 إلى 7، والتي يمكن أن تشكل أساساً للعمل في المستقبل، على الرغم من أنها لا تعكس جميع آراء أو مقترحات الأعضاء وأنها غير شاملة. وقد أكمل الفريق قراءته الأولى للمادة 12، وستتاح النسخة النهائية من هذا النص قريباً.

71- وأفاد الرئيسان المشاركان لفريق الاتصال 4 بأن الفريق عقد، منذ الجلسة الافتتاحية العامة في 5 آب/أغسطس 2025، 11 جلسة رسمية و13 اجتماعاً تشاورياً غير رسمي، وبدأ بنجاح مناقشات بشأن الديباجة وجميع المواد الثلاث والعشرين المدرجة ضمن ولايته. كما شارك الأعضاء في مناقشات غير رسمية بهدف فهم مواقف الوفود الأخرى بشأن المسائل المعلقة بشكل أفضل. وسعى الرئيسان المشاركان جاهدين لتخصيص وقت لمقترحات النصوص المقدمة بشأن المواد الجديدة والبدائل للمواد القائمة، ولكن لم يتسن النظر بعمق في جميع المسائل المثارة. وعكست حالة وثائق العمل على الصفحة الإلكترونية للدورة المستأنفة، قدر الإمكان، الجهود المبذولة حتى الآن. واتفق فريق الاتصال على إحالة نص المادة 30 المتعلقة بالانسحاب، على النحو الوارد في

مشـــروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديســـمبر 2024، إلى اللجنة للنظر فيه واحتمال إحالته إلى فريق الصياغة القانونية.

72- وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على استكمال العمل في أفرقة الاتصال.

73- وأحالت اللجنة نص المادة 30 إلى فريق الصياغة القانونية، على أساس عدم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء في جلسة عامة للجنة.

74- وأطلع الرئيسان المشاركان لفريق الصياغة القانونية اللجنة على التقدم المحرز في عمل الفريق. وكان قد طُلِب إلى الفريق استعراض المادتين 31 و32، وقد أخذ في الاعتبار حيز التوقيعات عند استعراضه للمادة 32. وشكر الرئيسان المشاركان جميع الخبراء القانونيين الذين شاركوا، وقالا إن المناقشة البنّاءة التي دارت في اجتماعهما المنعقد في 11 آب/أغسطس قد مكّن الفريق من إكمال استعراضه للنص المحال إليه بسرعة، والذي لم يحدد فيه سوى بعض المشاكل التحريرية الطفيفة، واقترح النص على اللجنة للنظر فيه. وأدرج الفريق تعليقاته في وثيقة نهائية منشورة على الصفحة الإلكترونية للدورة الخامسة المستأنفة.

75- وأحاطت اللجنة علماً بالمادتين 31 و32، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لفريق الصياغة القانونية، على أساس عدم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء، وأن الإشارات إلى اسم الصك المستقبلي سوف تحتاج إلى استعراض مستمر وأن تنعكس في النص بأكمله.

76- وأبلغ الرئيس اللجنة بأنه واصل، منذ الجلسة العامة السادسة، المعقودة في 9 آب/أغسطس 2025، إجراء مشاورات مع الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال وأعضاء اللجنة بشأن المسائل التي لم يتح التوصل بشأنها إلى حل بموجب أساليب العمل التي وضعتها اللجنة، وكذلك بشأن أساليب العمل البديلة الممكنة. وفي يوم الاثنين 11 آب/أغسطس 2025، عقد اجتماعاً حضره فريق من أعضاء اللجنة، بتمثيل جغرافي وتمثيل لوجهات النظر. وطلب إلى هؤلاء الأعضاء إطلاع جميع الأعضاء الآخرين على المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع. ونتيجة لتلك المناقشات، وكذلك للمدخلات المقدمة من المكتب والرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال، طلب إلى ممثلي شيلي (خوليو كوردانو) واليابان (ريو ناكامورا) عقد اجتماعات ثنائية نيابة عنه بشأن المادتين 11 و6، على النحو الوارد في مشروع نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، على التوالي، وأن تستمر تلك الاجتماعات الثنائية بعد الجلسة العامة الحالية، حسب الحاجة.

77- وقدم الرئيس مشروع النص الذي اقترحه المؤرخ 13 آب/أغسطس 2025 إلى اللجنة للنظر فيها. وقال إن مقترح مشروع النص قد وضع بناء على تقارير الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال، والمشاورات مع أعضاء اللجنة، ومدخلات من الميسرين المشاركين للاجتماعات الثنائية. ويهدف مشروع النص إلى استخلاص العناصر التي يمكن أن تشكل أساساً لصك يلبي ولاية قرار جمعية البيئة 14/5، وأن يعكس مجالات التقارب في وجهات النظر بين الأعضاء. ولضمان عملية شفافة يقودها الأعضاء، يعتزم الاجتماع مع المجموعات الإقليمية الاستماع إلى آراء الأعضاء بشأن مشروع النص، وسيستخدم مدخلات تلك الاجتماعات، وكذلك من الاجتماعات الثنائية، لإعداد مشروع نص منقح قبل الجلسة العامة التالية لتنظر فيه اللجنة. وستُحيل اللجنة مشروع النص إلى فريق الصياغة القانونية عندما ترى ذلك مناسباً. وبمجرد أن يقوم فريق الصياغة القانونية باستعراض مشروع النص المنقح، ستنظر اللجنة في جلسة عامة نهائية في النص للموافقة عليه بهدف إرساله إلى المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين لاعتماده.

78- وأثار العديد من الممثلين نقاط نظام بشأن مقترح الرئيس المتعلق بطريقة سير العمل. وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، إنهم لا يمكن أن يقبلوا مشروع نص الرئيس المؤرخ 13 آب/أغسطس 2025 كأساس للمفاوضات، لأنه غير متوازن ولا يرقى إلى الحد الأدنى المطلوب للوفاء بالولاية الواردة في قرار جمعية البيئة 14/5. وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، إن مشروع النص تجاوز العديد من الخطوط الحمراء التي سبق أن حددوها. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب العديد من

الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن شواغلهم إزاء انعدام الشفافية والتمثيل العادل في المناقشة المقترحة لمشروع النص في المجموعات الإقليمية. وطلب عدد من الممثلين إلى الرئيس توضيح الخطوات التالية لعملية التفاوض، حيث أكد أحد الممثلين أن الوفود الصغيرة على وجه التحديد تبدو مستبعدة من المناقشات. واقترح عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، أنه ينبغي أن يعقد الرئيس اجتماعاً مع رؤساء الوفود لضمان الشمولية، بدلاً من عقد المناقشات في المجموعات الإقليمية. غير أن ممثلين آخرين أيدوا مناقشة مشروع النص في المجموعات الإقليمية ومع الوفود الفردية قبل إمكانية إجراء المناقشات في أشكال أخرى، حيث اقترح أحد الممثلين أن يضم أي اجتماع لرؤساء الوفود أيضاً ما يصل إلى ممثلين اثنين آخرين من كل دولة عضو، واقترح ممثل آخر عقد اجتماع للمفاوضين الرئيسيين بدلاً من رؤساء الوفود.

79- وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم البالغ إزاء عناصر محددة ناقصة من مواد مشروع نص الرئيس، وهي الإشارات إلى دورة الحياة الكاملة للموارد البلاستيكية، وتصميم المنتجات المستدامة، والمواد الكيميائية المثيرة للقلق، والإفراط في استهلاك المواد البلاستيكية، فضلاً عن عدم الإشارة إلى الشعوب الأصلية وحقوقها ومعارفها، والمجتمعات المحلية، والدول ذات نقاط ضعف محددة، مثل البلدان الأرخبيلية. كما رأى بعض الممثلين أن تغطية مشروع النص للمسائل المتعلقة بالمواد البلاستيكية الدقيقة، والمنتجات البلاستيكية وتصميم المنتجات، والتعميم، والنفايات العابرة للحدود، وصحة الإنسان، غير كافية، وأعرب عدد من الممثلين على رأي مفاده ضرورة وجود مادة مستقلة بشأن صحة الإنسان. وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم إزاء نقص الدعم المالي الكافي وآليات نقل التكنولوجيا للبلدان النامية، فضلاً عن عدم وجود إشارة كافية إلى مبدأ الملوث يدفع ومبدأ الانتقال العادل، ولا سيما لجامعي النفايات.

80- وأعاد العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، التأكيد على ضرورة أن يتضمن النص مواد تتعلق بالنطاق والتعاريف. كما أعرب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن رأي مفاده أنه لا ينبغي إدراج فئات جديدة من البلدان، أي "الأطراف ذات القدرة المالية على القيام بذلك"، في النص، وشدد أحد الممثلين على أهمية إعادة تأكيد الحق السيادي للدول في تحديد مساراتها البيئية والإنمائية.

81- وأعرب بعض الممثلين عن أسفهم لعدم استناد مشروع النص إلى نهج علمي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب العديد من الممثلين عن قلق بالغ إزاء عدم شمول مشروع النص لأي التزامات ملزمة قانوناً على المستوى العالمي، وأعرب عدد من الممثلين عن خيبة أملهم الشديدة إزاء تركيز مشروع النص حصراً على إدارة النفايات والإجراءات على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، أشار عدد من الممثلين إلى أن مقترحاً مقدماً من 120 بلداً بشأن عملية فعالة لصنع القرار في مؤتمر الأطراف المقترح لم يُدرج في مشروع النص المقترح، وأكد أحد الممثلين أن اتخاذ القرارات بتوافق الآراء قد يضعف بشدة فعالية الصك المستقبلي.

82- وأعرب ممثلون آخرون، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن رأي مفاده أن عمليات صنع القرار المتعلقة بالصك المستقبلي يجب أن تكون قائمة على توافق الآراء لضمان توحيد الشعوب لا تفريقها. كما أكد عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على ضرورة أن يستند الصك المستقبلي إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وتوفير المرونة فيما يتعلق بالبلدان النامية، لضمان عدم تعرض تلك البلدان للعقوبات. وأكد أحد الممثلين أن هذا النهج لا يعني خفض سقف الطموحات، بل ضمان أن يكون الصك المستقبلي عملياً وقابلاً للتنفيذ.

83- وأعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن اجتماعات مؤتمر الأطراف في الصك المستقبلي ينبغي أن يعقدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وأن يستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانة الصك المستقبلي، نظراً لأن إنشاء الصك كان بمبادرة من جمعية البيئة، ومع الأخذ في الاعتبار الالتزام بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "المستقبل الذي نصبو إليه".

84- وبناء على اقتراح من الرئيس بعقد اجتماع غير رسمي لرؤساء الوفود وممثل إضافي واحد لكل دولة عضو مساء ذلك اليوم، 13 آب/أغسطس 2025، أعاد العديد من الممثلين تأكيد أنه لا يمكن استخدام مشروع النص الحالي كأساس للمناقشة. واقترحوا أن يعد الرئيس مشروع نص منقحاً بناء على التعليقات التي أبديت في الجلسة العامة الحالية قبل عقد اجتماع لرؤساء الوفود صباح يوم الخميس 14 آب/أغسطس 2025. وقال ممثلون آخرون إنه ينبغي أن تستمر المشاورات، سواء في المجموعات الإقليمية أو في اجتماع لرؤساء الوفود، في ذلك المساء على أساس مشروع النص الحالي. وأشار أحد الممثلين أيضاً إلى أنه ينبغي عرض أي مشروع نص منقح على اللجنة في جلسة عامة قبل مناقشته في أي شكل آخر من أشكال الاجتماعات. واقترح بعض الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، أن تسمح أي مناقشات أيضاً بالإشارة إلى النسخ السابقة من مشروع نص الرئيس.

85- وأفاد الرئيس بأنه ينوي عقد مشاورات مع المجموعات الإقليمية والأعضاء الأفراد مساء ذلك اليوم، 13 آب/أغسطس 2025، وأكد أن ذلك لا يستبعد إمكانية عقد اجتماع لرؤساء الوفود في 14 آب/أغسطس 2025.

86- وفي الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في 14 آب/أغسطس 2025، أبلغ الرئيس اللجنة بأن المشاورات جارية وأن الجلسة العامة الحالية ستُرفع وتُعقد من جديد صباح يوم الجمعة 15 آب/أغسطس 2025.

87- وفي الجلسة العامة التاسعة المعقودة في 15 آب/أغسطس 2025، أحاطت اللجنة علماً بالمادة 30، بصيغتها الواردة في الوثيقة الختامية لفريق الصياغة القانونية المتاحة على الصفحة الإلكترونية للدورة الخامسة المستأنفة، والتي اعتبرها الفريق سليمة من الناحية القانونية.

88- وأبلغ الرئيس اللجنة بأنه عقد، في 14 آب/أغسطس 2025، اجتماعاً لفريق عامل صغير غير رسمي، شارك في تيسيره خوليو كوردانو (شيلي) وريو ناكامورا (اليابان)، بهدف عرض مختلف آراء أعضاء اللجنة. وحقق الفريق، الذي تم تكليفه بالعمل على وضع حزمة من الأحكام التي يمكن أن تشكل أساساً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المسائل المعلقة، تقدماً جيداً، على الرغم من استمرار بعض الاختلافات.

89- وأعاد الرئيس تأكيد أن دوره هو أن يعمل كميسر لعمل اللجنة، ويضمن أن تعكس نتائج جلساتها توازناً في آراء الأعضاء، وقدم مقترحه بشأن مشروع النص المنقح المؤرخ 15 آب/أغسطس 2025 لتنظر فيه اللجنة. وقال إن مقترح مشروع النص المنقح قد وضع بناء على مشاورات مع المجموعات الإقليمية بشأن مشروع النص المؤرخ 13 آب/أغسطس، ومع مراعاة عمل الفريق العامل الصغير غير الرسمي. وأشار إلى أن مشروع النص المنقح يمثل أفضل محاولة له لتجسيد آراء الأعضاء المعبر عنها خلال المشاورات بشكل متوازن، وأن الهدف منه هو أن يكون أداة لتسهيل المناقشات، مما يقرب الأعضاء من مشروع نص صك ملزم قانوناً لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية.

90- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من الممثلين عن امتنانهم للرئيس لإعداده مقترح مشروع النص المنقح. وأكد العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استخدام أي من نصي الرئيس المؤرخين 13 أو 15 آب/أغسطس 2025 كأساس لمواصلة المفاوضات. وقال العديد من الممثلين إن مقترح مشروع النص المنقح غير متوازن، وأشار أحدهم إلى أن مقترح مشروع النص المؤرخ 13 آب/أغسطس كان أيضاً غير متوازن. وقال العديد من الممثلين إن مقترح مشروع النص المنقح لم يعكس آراء العديد من الأعضاء، وأضاف أحدهم أن أي صك يوضع على هذا الأساس لا يمكن إلا أن يكون غير فعال. وقال العديد من الممثلين إنهم يرفضون مقترح مشروع النص المنقح. وأشار آخرون إلى أن العديد من الأعضاء أعربوا عن تأييدهم وأن العديد من الأعضاء أعربوا عن رفضهم لكلا مشروعي النصين الجديدين اللذين قدمهما الرئيس خلال الدورة المستأنفة الحالية، مما يشير إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأنهما بشكل عام. وقال أحد الممثلين إنه أيد مقترح مشروع النص المنقح المؤرخ 15 آب/أغسطس في المناقشات غير الرسمية لرؤساء الوفود لأنه يتماشى مع ولاية القرار 14/5؛ في حين أعرب ممثل آخر عن رأي مفاده أن القرار يبتعد كثيراً عن الولاية.

91- وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إن مشروع النص المنقح المقترح المؤرخ 15 آب/أغسطس يُحسّن مشروع النص المقدم في 13 آب/أغسطس؛ وأقر البعض بأنه لا يزال ناقصاً. وأعرب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، عن إمكانية قبول مشروع النص المنقح المقترح المؤرخ 15 آب/أغسطس كأساس للمفاوضات المستقبلية. واقترح أحد الممثلين استخدام نص الرئيس المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 كأساس للمفاوضات في دورة مستأنفة أخرى، وأن تحيط اللجنة علماً بالنسختين اللاحقتين.

92- وأعرب عدد كبير للغاية من الممثلين، بمن فيهم ممثلون تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، عن خيبة أملهم لعدم تمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن نص الصك المستقبلي في الدورة الحالية.

93- وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم بشأن العملية، وأشاروا إلى ضرورة تعزيز الوضوح والشفافية والشمولية في المناقشات المستقبلية، وأشار أحدهم إلى تأخر إصدار مشروع النص، وغياب الشفافية والشمولية في بعض المشاورات غير الرسمية في المراحل الأخيرة من الدورة. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي للجنة إعادة النظر في أساليب عملها، بينما جدد ممثل آخر طلبه بوضع النظام الداخلي للجنة في صيغته النهائية.

94- وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إنه تم إحراز بعض التقدم في الدورة المستأنفة الحالية، وأشار بعضهم إلى ظهور معلومات قيّمة واتفاق. وقال أحد الممثلين إن الجهود الحثيثة المبذولة لإحراز تقدم قد تخللتها مناقشات منتظمة بشأن الخطوط الحمراء والمواقف الثابتة. وبينما قال ممثل آخر إن عدداً قليلاً من الدول التي لم ترغب في التوصل إلى اتفاق قد عرقلت المفاوضات، بينما قال ممثل آخر إن المواقف ظلت متباعدة. وقال أحد الممثلين إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء لم يكن بسبب نقص الالتزام، بينما قال ممثل آخر إنه يعكس التحديات الحالية التي تواجه الحوكمة البيئية العالمية.

95- وأكد العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على الأهمية المستمرة للوفاء بالولاية المُسندة إلى اللجنة بموجب قرار جمعية البيئة 14/5. وحذر العديد من الممثلين من تجاوز هذه الولاية، الذي يعني، كما ذكر أحد الممثلين، الاقتصار على تناول التلوث بالمواد البلاستيكية وتجنب التداخل مع ولايات الاتفاقات أو الصكوك والهيئات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. واقترح أحد الممثلين أن توافق جمعية الأمم المتحدة للبيئة على ولاية جديدة لوضع معاهدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية في دورتها السابعة القادمة.

96- وأكد العديد من الممثلين على الحاجة الملحة إلى التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية، وقال أحدهم إنه لا يمكن المبالغة في أهمية الطبيعة الملحة لعمل اللجنة. وقال أحد الممثلين إن المشكلة حادة للغاية بالنسبة للبلدان النامية والدول الجزرية والمجتمعات الضعيفة؛ بينما قال ممثلون آخرون إن المعاهدة التي تستجيب بشكل مناسب لإلحاح هذا التحدي يجب أن تكون قوية؛ وتتضمن مبدأ التناسبية؛ وتوازن بين مدى الإلحاح ومراعاة المصالح الاقتصادية المشروعة. وقال ممثل آخر إن الفشل في التوصل إلى اتفاق هو انعكاس لإلحاح الوضع وحجمه وتعقيده. كما أكد ممثلون آخرون على تعقيد الاتفاق على معاهدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، الذي قال أحد الممثلين إنه لم يتضح إلا بعد بدء العمل على الصك المستقبلي، لأنه يؤثر على سلسلة الإنتاج والاستهلاك وإعادة التدوير وإدارة النفايات بأكملها، ونماذج التنمية لأكثر من 190 دولة عضواً في الأمم المتحدة. وقال العديد من الممثلين إن فشل اللجنة في التوصل إلى اتفاق له عواقب حقيقية على العالم، حيث استمر التلوث بالمواد البلاستيكية في التراكم في المياه والأجسام البشرية؛ ويهدد المزيد من المنازل والأرواح وسبل العيش؛ ويفرض تكاليف أعلى على النظم الإيكولوجية والاقتصادات وصحة الإنسان. وقال أحد الممثلين إن الفشل في التوصل إلى اتفاق ينبغي أن ينذر بعواقب إعطاء الأولوية للمصالح قصيرة الأجل على الشواغل البيئية؛ ولمواجهة ذلك، قال إن على الدول أن تتحرك بجرأة وإرادة سياسية حقيقية.

97- وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إن مشروع نص الصك المستقبلي ينبغي أن يتضمن إشارة إلى البلدان النامية غير الساحلية، إلى جانب أقل البلدان نمواً والدول الجزرية

الصغيرة النامية، حيث تم التأكيد على ضرورة مراعاة التحديات الإنمائية الخاصة بكل منها في العمليات الدولية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وأكد العديد من الممثلين على أهمية تلبية احتياجات الفئات الضعيفة، بما فيها الشعوب الأصلية، على سبيل أولوية.

98- وعلق العديد من الممثلين على وسائل تنفيذ الصك المستقبلي، والتي قال أحدهم إنه ينبغي أن يكون طموحاً؛ وقال ممثل آخر إنه ينبغي أن يكون قوياً، إلى جانب أي آليات لصنع القرار؛ وقال ممثل ثالث إنه ينبغي أن يكون مرناً بما فيه الكفاية للتكيف مع عالم دائم التغير. وقال أحد الممثلين إن موازنة الالتزامات مهم لضمان أن تتوافق متطلبات الامتثال المفروضة على البلدان النامية مع التزامات الدول المتقدمة، المسؤولة تاريخياً إلى حد كبير عن إنتاج المواد البلاستيكية، وذلك لضمان توافر الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة للتنفيذ. وأعرب ممثل آخر عن قلقه من إمكانية وضع المعاهدة دون وسائل تنفيذ قوية تستند إلى مبادئ ريو.

99- وقال أحد الممثلين إن أي آلية مالية لا تراعي مبادئ ريو، الراسخة والمشار إليها في القرار 14/5، إلى جانب مراعاة الظروف والقدرات الوطنية، ستُلقي عبئاً لا داعي له على كاهل البلدان النامية، مما يقوض الغرض من المعاهدة. وأكد عدد من الممثلين أن وجود آلية مالية مستقرة ومزودة بالموارد الكافية أساسي لفعالية المعاهدة، بينما أكد آخرون، بمن فيهم عدد ممن تحدثوا باسم مجموعات من البلدان، على أهمية ضمان الحصول على التمويل للبلدان الأفريقية لتمكينها من تنفيذ المعاهدة المقبلة على نطاق واسع، ولضمان ألا تتحمل الدول الجزرية الصغيرة النامية وطأة أزمة بيئية أخرى لم تسهم فيها إلا بقدر ضئيل. وأكد بعض الممثلين على أهمية ضمان توافر التدريب والمساعدة التقنية والحلول التكنولوجية. وسلط أحد الممثلين الضوء على مقترح لنموذج تمويل هجين، يضم مرفق البيئة العالمية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل توفير إمكانية الوصول وقابلية التنبؤ.

100- وأكد العديد من الممثلين على أهمية المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وطلب أحدهم الإشارة تحديداً إلى هذه المبادئ في فقرات منطوق المعاهدة المستقبلية، بدلاً من الاكتفاء بالإشارة إليها في الديباجة. وأكد ممثل آخر، في هذا الصدد، على أهمية احترام الظروف والقدرات الوطنية، وقال إن وفده لا يقبل بوضع حدود قصوى أو أهداف عالمية للإنتاج والاستهلاك.

101- وأعرب العديد من الممثلين عن دعمهم للمقترح الذي يفيد بأن يكون مقر أمانة الصك الجديد في نيروبي.

102- وقال أحد الممثلين إن الدورة أظهرت أن الظروف اللازمة للتوصل إلى اتفاق مقبول للجميع لم تُستوف حتى الآن. وأعرب عدد كبير من الممثلين عن دعمهم لمواصلة المفاوضات، واتفق جميعهم تقريباً على أن العمل في دورة مستأنفة أخرى ينبغي أن يستند إلى العمل المنجز حتى الآن، بما في ذلك في الدورة الحالية. وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إنه ينبغي تغيير أساليب العمل الحالية في دورة مستأنفة أخرى. وقدموا اقتراحات مختلفة في هذا الصدد، بما في ذلك إدراج آلية لكسر الجمود، وتجنب النُهج التمييزية في صنع القرار، وتجنب التصريحات المتكررة للمواقف المتصلبة. وقال أحد الممثلين إنه من غير المعقول توقع نتيجة مختلفة بدون تغيير. وقال ممثل آخر إن جميع القرارات في المفاوضات ينبغي أن تستند إلى توافق الآراء لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، بينما قال ممثل آخر إن الإفراط في الاعتماد على توافق الآراء غالباً ما أدى إلى تعثر العملية.

103- وحث أحد الممثلين اللجنة على عدم التسرع في استئناف محتمل للمفاوضات، قائلاً إن هناك حاجة إلى وقت للتفكير في التحسينات الممكنة لإجراءات اللجنة، وفي العمل مع المؤسسات والاتفاقيات القائمة، وفي المسارات التي قد تؤدي إلى إبرام اتفاق عالمي هادف. وأشار إلى أن عقد جلسة مماثلة للجلسة الحالية لن يحقق بالضرورة الطموحات والتقدم الكبير المطلوب.

104- واقترح أحد الممثلين أن تبدأ أي مفاوضات مستأنفة من الصفر، في حين حذر ممثل آخر من أن إعادة إطلاق العملية سيكون غير عادل لجميع الأعضاء الذين يريدون المضي قدماً بحسن نية.

105- وعلق عدد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، على العمل المزمع الاضطلاع به خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين قبل الاستئناف المحتمل للمفاوضات. وحث ممثل، تحدث باسم مجموعة من البلدان، الرئيس على حشد الزخم السياسي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، بينما أشار ممثل آخر إلى ضرورة استمرار المشاورات مع مراعاة أن يتوخى الأعضاء الذين لديهم خطوط حمراء محددة الحذر وأن ينظروا في الحلول الوسط. واقترح أحد الممثلين عقد اجتماع بين الدورتين لمناقشة مشروع النص المنقح الذي اقترحه الرئيس.

106- وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إنهم سيواصلون العمل بحسن نية، وأعرب أحدهم عن امتنانه للأعضاء الذين تعاملوا مع المفاوضات بهذه الروح، وقال العديد منهم إن الاستمرار في التفاوض بحسن نية هو تعبير عن الالتزام بحل الجمود، وهو واجب تجاه الأجيال القادمة.

107- وطلب العديد من الممثلين إلى الرئيس تقديم التوجيهات بشأن الخطوات التالية التي يتعين على اللجنة اتخاذها.

سادساً- مسائل أخرى

108- في الجلسة العامة السادسة للدورة الخامسة، المعقودة في 9 آب/أغسطس 2025، أشار الرئيس إلى أن القرار 14/5 كلف المديرة التنفيذية بعقد المؤتمر الدبلوماسي، فقال إنه طلب إلى الأمانة إعداد مشروع عناصر القرارات المحتملة للمؤتمر الدبلوماسي، لتقديمها إلى اللجنة بحلول مساء يوم الاثنين 11 آب/أغسطس 2025. وأشار إلى أنه سيبلغ الوفود بالخطوات اللاحقة التي يتعين اتخاذها في الوقت المناسب.

109- وفي الجلسة العامة السابعة، المعقودة في 13 آب/أغسطس 2025، لفتت الأمينة التنفيذية الانتباه إلى ورقة غرفة اجتماعات عرضت عناصر محتملة لمشاريع قرارات لينظر فيها المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين. واستندت العناصر المحتملة إلى الأحكام المشتركة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة. وركزت الأمانة، في إعدادها، على العناصر التي تُدرج عادة في المعاهدات، بغض النظر عن خصوصيات موضوعها. ولا تمس مشاريع القرارات باتفاق اللجنة بشأن الصك المستقبلي وقرارات المؤتمر الدبلوماسي.

سابعاً- اعتماد تقرير الدورة

110- أشار المقرر إلى أن اللجنة اعتمدت في الجزء الأول من دورتها الخامسة مشروع التقرير عن ذلك الجزء من الدورة على أساس المشروع الذي تم تعميمه وعلى أساس أنها ستُدعى إلى اعتماد بقية التقرير، بعد صياغته وتعميمه على جميع الأعضاء، في الدورة الخامسة المستأنفة، فقدم مشروع التقرير المكتمل للجزء الأول من الدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/8، وكذلك مشروع تقرير الدورة الخامسة المستأنفة.

111- واعتمدت اللجنة تقرير الجزء الأول من الدورة الخامسة، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/8. كما اعتمدت اللجنة تقرير الدورة الخامسة المستأنفة بناء على المشروع الذي عُمم، على أن يُعهد بمهمة وضع الصيغة النهائية للتقرير إلى المقرر، بالتعاون مع الأمانة.

ثامناً- اختتام الدورة

112- ألقى ممثل أحد المراقبين بياناً. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبيانات الأعضاء والمراقبين، عند تقديمها، على الموقع الإلكتروني للدورة.

113- وتحدث ممثلان لطلب توضيح من الرئيس بشأن الخطوات التالية. وبعد توضيح الرئيس، رُفعت الجلسة في الساعة 9:10 من صباح يوم الجمعة 15 آب/أغسطس 2025 على أن تُستأنف في وقت لاحق.